

- المستوى الصرفي:

- تمهيد:

عرفنا في المحاضرة السابقة أنّ علم الأصوات يُعنى بالأصوات مفردة غير مركبة في عنصر لغوي، وهذا المستوى الصرفي يُعنى بالأصوات وقد انتظمت في وحدة لغوية تُسمى المورفيم (Morpheme)، ويُطلق على العلم برمته (علم الصرف أو المورفولوجيا / Morphology)، فيبحث في الاشتقاق والتّصريف، ومحور بحثه أصل الكلمة، وصيغتها، ووزنها، وتحديد الزائد والأصلي من أصواتها.

يُعرف بأنّه علم يُعنى بدراسة الكلمة من حيث الوحدات الصرفية، وأحوال الكلمة من حيث أفرادها، وتنشيتها، وجمعها، وتعريفها وتنكيرها، وتذكيرها وتأنيتها، وأحوال الفعل في دلالاته على الزّمن، والجنس، والعدد والهيئة، والشخص. وهو العلم الذي يبحث في التّغيرات التي تلحق بنية الكلمة؛ لغرض معنويّ أو لفظي، ويراد ببنية الكلمة هيئتها أو صورتها الملحوظة، من حيث حركتها، وسكونها، وعدد حروفها⁽¹⁾. وهو قسمان:

- قسم يدرس وصفية بنى الكلمة.

- قسم يدرس وظيفة الأصوات.

وقد برز في اللسانيات الحديثة مصطلح (المورفيم) ليحلّ محل مصطلح الكلمة في الدّراسات اللّغوية القديمة؛ إذ كانت الكلمة هي الموضوع الأساسي في الدّرس الصرفي عند علمائنا القدامى، أمّا حديثاً، فقد حاول اللّسانيون الوصول إلى نظام يمكن تطبيقه على أكبر عددٍ ممكن اللّغات، إنّ تعذّر تطبيقه على اللّغات كلّها، إذ قسّموا البناء الكلامي إلى وحدات ذات معنى، تمثّل كلّ وحدةٍ منها أصغر ما يمكن الوصول إليه في هذا المستوى، وبذلك ظهر مصطلح (المورفيم) المأخوذ في الأصل من الكلمة اليونانية: (مورف) بمعنى شكل أو صورة⁽²⁾.

¹ - مدخل إلى علم الصرف، عبد العزيز عتيق: ص 70.

² - ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: ص 36.

أولاً/ - مفهوم المورفيم:

يعرف المورفيم بأنه اللَّفْظ الَّذِي يَدَلُّ عَلَى مَعَانٍ تَرْبُطُ بَيْنَ (الماهيات)⁽¹⁾، وقد تعدّدت المصطلحات الَّتِي تُطْلَقُ عَلَيْهِ، فهو: المونيم، والوحدة الصّرفية، والوحدة الدّالة، واللفظ، والصّيغ، والصّرفية، والصّرفيم، والصّرفيمة، والمورفيمة...⁽²⁾.

وتتنظم المورفيمات في سلاسل كلامية، ويُعدّ أدنى عنصر فيها له معنى، لذلك لا يمكن تجزئته إلى عناصر أصغر منه.

ثانياً/ أنواع المورفيم:

تقسّم المورفيمات إلى عدّة أنواع بحسب زاوية النظر، كالتالي:

➤ المورفيم من حيث ظهوره وعدمه: وهو نوعان:

1. المورفيم المستتر: ويُقسّم إلى:

أ- المورفيم الصّفريّ: هو أن يلحق دلالة الجذر أو معناه تغيير من دون حاجه إلى المورفيم، نحو كلمة "الفلك" الّتي تُطْلَقُ عَلَى الجمع والمفرد وعلى المذكر والمؤنث. وهذا الصّرب من المورفيمات ذو طبيعة تركيبية لا تتجلى دلالاته إلا بالرجوع إلى السّياق الَّذِي ورد فيه.

ب- المورفيم المتفرغ: هو مورفيم يُفْرَغُ من وظيفته النّحويّة والصّرفيّة، كـ"ال" التّعريف الّتي تلصق بأسماء الأعلام، نحو: اليزيد، الحسين، اليمن... فتتخلّى عن وظيفتها التّعريفية لالتحاقها بالاسم المعرف (مرجع نحوي).

2. المورفيم الظّاهر: هو المورفيم الَّذِي يُنْطَقُ فِي التّركيب، نحو: حرف المضارعة،

علامة الجمع أو التثنية، علامة التّأنيث...

➤ المورفيم من حيث وروده في السّياق: هو حرّ ومقيّد:

¹ محمود فهمي حجازي، المدخل إلى علم اللّغة: ص: 5.

² وليد محمد السراقبي، الألسنية مفهومها مبانيها المعرفية مدارسها: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية،

بيروت، لبنان. ط1، 1440هـ/ 2019م. ص 88.

1. **المورفيم الحرّ:** هو الكلمة الجذر الخالية من الزيادة والحذف، وسمي حرّاً لاستقلاله وإمكانية وروده في أي موضع من التركيب، نحو: هؤلاء، هم...

2. **المورفيم المقيد:** هو الذي يُضاف إلى مورفيم حرّ فتتشأ عنهما بنية صرفية جديدة، وسمي حرّاً لأنه لا يظهر إلا متصلاً بمورفيم حرّ، وهو ثلاثة أنواع:

أ- **السوابق (Prefix):** وهي مورفيمات تأتي في بداية اللفظ، كحرف المضارعة، وميم المفاعيل، وسين الاستقبال، وهمزة التعدية...

ب- **الدواخل (infixes):** وهي مورفيمات تأتي في وسط اللفظ، وتؤدي إلى تغيير معناه، كالتضعيف في فعالة وتاء الافتعال وألف الفاعل...

ج- **اللواحق أو الأعجاز (Suffixes):** وهي المورفيمات التي تأتي في آخر الكلمة، كحروف الإعراب وحركاته، الضمائر المتصلة، وياء النسبة، ونون الوقاية...

➤ المورفيم من حيث عدد الوظائف:

يقسم المورفين من حيث الوظائف التي تسند إليه إلى عدة أقسام:

- **مورفيم ذو وظيفة ثابتة:** نحو: هذا، هو...
- **مورفيم متعدّد الوظيفة:** كالتاء في اللغة العربية؛ تدلّ على التأنيث، وتدلّ على المضارعة، وتدلّ على المبالغة (في مثل فهامة)...
- **مورفيم وظيفي:** يضاف في بنية الكلمة لأداء وظيفة معيّنة، كنون الوقاية، وميم العماد⁽¹⁾..
- **المورفيم التمييزي:** يكون في كلمات بعينها نصت عليها مطان اللغة، لورودها خلاف القاعدة، كالرّازي في النسبة إلى الرّي، والطّبراني في النسبة إلى طبرية...

* تكون الميم حرف عماد إذا سبقت بألف التنثية، سواء أكان ذلك في الاسم، نحو: كتابكما جديد، أم في الفعل، نحو: ذهبتما.

وسميت عمادا لأن ألف التنثية تعتمد عليها للاتصال بما قبلها من اسم وفعل. والألف التي تأتي بعد ميم العماد هي حرف دال على التنثية، ولا محل له من الإعراب، والهاء في جمع (أمهات).

➤ من حيث أقسام الكلام:

قسّمه القدامى إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف، وكان للمحدثين موقف منه⁽¹⁾.

ثالثاً/ علاقه الصّرف بالصّوتيات

هناك صلة وثيقة بين الصّرف والصّوتيات، وقد وردت في كتب النّحو والصّرف ظواهر صرفية صوتيّة كالقلب والإعلال والإبدال والهمز والإدغام. وإنّ أيّ إجراء صرفيّ يلحق بجذر الكلمة يرافقه تغيير في البنية الصّوتية له، وكذلك يؤدي نقل حركة إعرابية من موقع إلى آخر أو إسقاطها أو إبدالها بحركة أخرى إلى تغيير في البنية الصوتية. فعندما يتمّ تصريف الفعل على سبيل المثال، يؤدي بالضرورة إلى تغيير حركة العين في المضارع بحركة أخرى أو إبقائها على ما كانت عليه في الماضي.

رابعاً/ علاقه الصّرف بالنّحو:

انتبه العلماء القدامى إلى وعلاقة الصّرف بالنحو، ونوّهوا بذلك حين تناولوا موضوع المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة داخل التّركيب ودلالاتها، وربطوا بين الصّيغة الصرفية والدّلالة، ويمكن أن نشير هنا إلى الأصوليين الذين ربطوا بين الصّيغة الصرفية والحكم الشرعي، فكانت لهم آراء في دلالات صيغ الأمر، وغيرها من القضايا التي طرقوها⁽²⁾.

وما يجب التنويه إليه أنّ مباحث علم الصّرف في كتب علماء العربية القدامى لم تكن مستقلة بذاتها، بل كانت تضمّن في مباحث علم النّحو⁽³⁾؛ إذ لا يمكن للنّحو أن يدرس مستقلاً عن الصّرف، كما لا يمكن أن يدرس الصّرف بمنأى عن قواعد النّحو، فتصريف الأفعال مع الضّمائر -على سبيل المثال- يقتضي مراعاة بعض قواعد النّحو، وبناء الفعل للمجهول يؤذي

¹ للتوسع في الفكرة ينظر: تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ص 82 وما بعدها.

² - ينظر: أحمد محمود قدور، مبادئ اللسانيات: ص 137-138..

³ - ينظر: محمود أحمد نحلة، لغة القرآن الكريم في جزء عم: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

لبنان، 1981م، ص 380.

إلى تغيير يلحق شكل الكلمة، وينتج عنه تحويل المفعول به الأصلي إلى ما يُشبهه الفاعل (نائب الفاعل) شكلا في الجملة، وكلّ هذا مؤداه أنّ الصّرف والنحو متداخلان.

خامسا/ علاقة الاشتقاق بالتّصريف

كثيرا ما يقع خلط بين الاشتقاق والتّصريف عند اللغويين، ومردّد ذلك إلى التّدخل الواقع بينهما، وقد ذكر ذلك ابن جني في قوله: "ينبغي أن يعلم أن بين التّصريف والاشتقاق نسبا قريبا، واتصالا شديدا؛ لأنّ التّصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى"⁽¹⁾؛ فهما يجتمعان في الدلالة على التّوليد اللفظي؛ إذ يتم استخراج مجموعة من الألفاظ للتعبير عن المعاني المختلفة في كليهما، ويفترقان في أنّ الزيادة أو أيّ تغيير في الاشتقاق ينتج عنه حتما تغيير في المعنى، وهذا لا ينطبق على التّصريف؛ إذ التّغيير الذي ينتج عن الإعلال والإبدال، والإدغام، والمماثلة لا يؤدي إلى تغيير في المعنى فالتّصريف أعمّ من الاشتقاق.

إنّ الاشتقاق يركّز على المعنى المعجمي، يفرّق بين الدلالة الحقيقية والمجازية، ويبين كيفية توليد الألفاظ العربية الأصل، كما يبين الدّخيل مستعينا في ذلك بالتّصريف في الأمرين؛ فلا اشتقاق خارج قواعد الصّرف، وما شدّد عن تلك القواعد بما فيها الأوزان فهو دخيل. والتّصريف يركّز على الدلالة الصّرفية كالأفراد، والتثنية، والجمع، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المكان، واسم الزمان...

سادسا/ دلالة الصّيغ الصّرفيّة:

وقد اجتهد العلماء في رصد دلالات الصّيغ الصّرفية في الأفعال والأسماء منطلقين من مسلمة: أنّ كلّ تغيير في المبنى يلحقه تغيير في المعنى⁽²⁾، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

¹ أبو الفتح عثمان ابن جني، المنصف في شرح تصنيف المازني: تح/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وإدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ/1954م، ج1، ص3.

² ما شدّد عن هذه القاعدة يرجع إلى اختلاف اللغات أو الترادف، وقد يرجع إلى غرض لفظي كالإعلال والإبدال..

أ- دلالة صيغ الأفعال: تتغير دلالة الفعل بتغير صيغته بين الماضي والمضارع والأمر، ويضاف إلى ذلك ما ذكره العلماء من دلالات الصيغ الصرفية للأفعال وفقا للتجرد والزيادة؛ من ذلك ما ذكره الحملاوي في "فصل في معاني صيغ الزوائد" أن [أفعل] تأتي لعدة معان(1):

1- التَّعدية؛ وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولا، فإذا كان الفعل لازما صار متعديا لواحد، وإذا كان متعديا لواحد صار متعديا لاثنتين، وإذا كان متعديا لاثنتين صار متعديا لثلاثة ... كأقمت زيدا وأقعدته؛ الأصل فيه قام زيد وقعد، ولما دخلت عليه الهمزة صار زيدُ مقاما ومقعدا.

2- صيرورة شيء ذا شيء؛ كألبن الرجل وأتمر وأفلس؛ أي صار ذا لبن وتمر وفلوس.

3- الدخول في شيء، مكانا كان أو زمانا؛ كأشأم، وأعرق، وأمسى؛ أي دخل في الشام، والعراق، والمساء.

4- السلب والإزالة؛ كأقذيت عين فلان، وأعجمت الكتاب؛ أي أزلت القذى عن عينه، وأزلت عجمة الكتاب بنقط.

5- مصادفة الشيء على صفة؛ كأحمدت زيدا، وأكرمته وأبخلته؛ أي صادفته محمودا، أو كريما، أو بخيلا.

6- الاستحقاق؛ كأحصد الزرع، وأزوجت هند؛ أي استحق الزرع الحصاد، واستحققت هند الزواج.

7- التعريض؛ كأرهننت المتاع، وأبعته؛ أي عرضته للرهن والبيع.

8- أن يكون بمعنى استفعل؛ كأعظمته؛ أي استعظمته.

9- أن يكون مطاوعا لـ(فعل) بالتشديد، نحو: فطَّرته فأفطر، وبشَّرته فأبشر.

10- التمكين؛ كأحفرته النَّهر؛ أي مَكَّنَّته من حفره.

ب- دلالة صيغ الأسماء: ويركز العلماء عادة على المشتقات: اسم الفاعل، اسم المفعول،

¹ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999، ص23.

والصفة المشبهة باسم الفاعل وصيغ المبالغة... وغيرها من المشتقات⁽¹⁾.

إن استعمال الصيغ فعلية كانت أم اسمية يكتسي أهمية بالغة، وعناية شديدة في الكلام.

سابعاً/ أثر التغيرات الصرفية في الفروق الدلالية بين الاسم والفعل:

إن استقراء العلماء للغة قادمهم إلى نتيجة مؤكدة: أن دلالة الاسم تختلف عن دلالة الفعل؛ فالاسم دال على الثبوت من غير تجدد، خلافاً للفعل، وهو ما أكده عبد القاهر الجرجاني في قوله: " لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين"⁽²⁾. ففي قوله تعالى: ﴿كَتَابُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ لِّتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف/1)، يتوقع السامع بعد الفعل (لتنذر) فعلاً معطوفاً عليه وهو (تذكر)، إلا أن الآية خرقت أفق توقع السامع لمعنى أرادته الشارع عز وجل؛ إذ أن إنذار الرسول صلى الله عليه وسلم مرتبط بزمن -هو الفترة الممتدة من بعثته إلى وفاته- في حين الكتاب باق إلى قيام الساعة⁽³⁾.

وقال ابن جني في باب في قوة اللفظ لقوة المعنى في تأويل قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة/286): " ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير مستصغر. وذلك لقوله عز اسمه ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلاً﴾ (الأنعام/161). أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى أجزائها، صغر الواحد إلى العشرة، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر إلى الجزء عنها"⁽⁴⁾، وفي هذا تأييد لفكرة: تغاير الصيغ الصرفية يؤدي إلى تغاير المعاني.

¹ يمكن العودة إليها في مضانها: كالتصريح لابن مالك، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، والألفية لابن مالك، وشروحها المختلفة، التطبيق الصرفي لعهده الراجحي...

² عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: تح/ عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 01، 1422هـ/ 2001م. ص 120.

³ ينظر: صائل رشدي أصيل، عناصر تحقيق الدلالة في العربية دراسة لسانية، دكتوراه بإشراف الدكتور نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، 2003. ص 199.

⁴ ابن جني، الخصائص: مجلد 2، ص 466.